

التمويل الإسلامي بين هدف تحقيق الاستدامة التنموية وخطر الأزمات المالية

- دراسة حالة بنك السلام وفق طريقة Z-Score -

Islamic finance between the goal of achieving development sustainability and the risk of financial crises *Al Salam Bank Case Study in the Z-Score Method*

عبد الرحيم عامر

جامعة معسكر (الجزائر)، a.ameur@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2025/05/25

تاريخ القبول: 2025/05/23

تاريخ الاستلام: 2024/07/25

ملخص:

يهدف التمويل الإسلامي إلى تحقيق التنمية المستدامة حيث لا تتحقق هاته الأخيرة إلا بتوفر شرط الاستقرار المالي ويأتي بحثنا هذا لأجل إبراز دور وأهمية التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي وذلك من خلال الخصائص المميزة له وتحليل قدرتها على تحقيق عناصر الاستقرار في النظام المالي والحد من الاضطرابات المالية. وترى الدراسة أن اعتماد معدل الفائدة في النظام المالي التمويلي كان له دور خفي في تكوين أسباب الأزمات المالية. ولقد بين العمل نظريا قدرة التمويل الإسلامي بقواعده وضوابطه على الإسهام في تحقيق الاستقرار في النظام المالي وذلك من خلال دعم كل من الاستقرار في أسعار الأصول المالية زيادة إلى تعزيز الثقة بين المؤسسات المالية. هدفت الدراسة إلى توضيح كيف تعمل صيغ التمويل الإسلامية على تحقيق الأمن والحفاظ على استقرار الأنظمة المالية، باعتبارها تقوم على أسس وضوابط شرعية تخلو من الربا. ولدراسة الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، استخدمنا نموذج الاستقرار والسلامة المصرفية Z-score بالتطبيق على مصرف السلام الجزائر.

كلمات مفتاحية: تمويل إسلامي؛ استقرار مالي؛ أزمات مالية؛ طريقة Z-score.

تصنيفات JEL: E42، E58، G22

Abstract :

Islamic finance aims to achieve sustainable development, the latter being achieved only with the requirement of financial stability. Our research is designed to highlight the role and importance of Islamic finance in achieving financial stability through its distinctive characteristics and to analyze its ability to stabilize the elements of the financial system and reduce financial turmoil. The study considers that the adoption of the financial system's interest rate has played a hidden role in shaping the causes of financial crises. In theory, the work has demonstrated the ability of Islamic finance with its rules and controls to contribute to the stabilization of the financial system by supporting both stabilization of financial asset prices and further strengthening trust among financial institutions.

The study aimed to illustrate how Islamic funding formulas work to achieve security and maintain the stability of financial systems, as they are based on legitimate principles and controls that are devoid of usury. To study financial stability in Islamic banks, we used the Z-score banking stability and safety model by applying it to Al Salam Bank Algeria.

Keywords: Islamic finance, financial stability, financial crises, z-score method.

Jel Classification Codes : E42, E58, G22

1. مقدمة:

يشكل النظام المالي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، باعتباره مجموعة المؤسسات والأسواق والهيكل التي تلعب دوراً في توجيه الموارد وتحويلها بأقل تكلفة إلى استثمارات أكثر مردودية، إما مباشرة من خلال الأسواق المالية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال مؤسسات الوساطة المالية أو البنوك.

ومع التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ بداية القرن العشرين، خاصة مع تزايد استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أصبح على البنوك مسايرة والتأقلم مع المتطلبات التي تفرضها الظروف الاقتصادية الجديدة، حيث لم تعد ذلك الوسيط الذي يقوم بنقل الأموال من أصحاب الفوائض إلى أصحاب العجز، بل أصبحت تقدم خدمات جديدة بهدف تلبية الحاجات والرغبات المختلفة من جهة، وتحقيق عوائد أكبر من جهة أخرى، الأمر الذي نتج عنه تعرضها للكثير من المخاطر أدت في بعض الأحيان إلى إفلاس العديد منها واندلاع أزمات واضطرابات مالية أثرت بشكل كبير على النظام المالي والاقتصادي العالمي. ولعل أبرز هذه الأزمات الأزمة المالية التي حدثت سنة 2008 والتي انطلقت شرارتها الأولى من سوق العقارات الأمريكية، ليمتد صداها إلى باقي دول العالم في صورة ركود مس جميع المجالات، هذا ما أدى بالدول إلى بذل جهود أكبر لاحتواء أسباب وعوامل حدوث هذه الأزمات، والعمل على إعادة التوازن المطلوب لضمان الاستقرار المالي.

من هنا ظهرت مجموعة من الأصوات المناهضة بتطبيق النظام المالي الإسلامي كبديل لنظام التمويل التقليدي، ذلك لكونه يستند إلى قواعد وأسس شرعية تمكنه من تحقيق الأمن والاستقرار. وهو ما لوحظ خلال الأزمة المالية، حيث لم تتأثر مؤسسات التمويل الإسلامية بالشكل الذي تأثرت به مؤسسات التمويل التقليدية، كما لم يتم إعلان أي بنك يتعامل بصيغ التمويل الإسلامي عن إفلاسه، الأمر الذي نتج عنه ازدياد ثقة المستثمرين في المنتجات المالية الإسلامية.

1.1 إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق تتضح لنا معالم الإشكالية الرئيسية لهذا البحث كالتالي:

ما مدى أهمية التمويل الإسلامي في تحقيق استقرار النظام المالي، وماهي الحلول التي يقدمها لمعالجة الأزمات المالية

الناجمة بفعل الربا؟

من خلال ورقتنا البحثية هاته تناولنا العناصر التالية:

- ✓ مفاهيم أساسية حول التمويل الإسلامي
- ✓ مفاهيم أساسية حول الاستقرار المالي
- ✓ الاستقرار المالي والتمويل الإسلامي
- ✓ دراسة حالة بنك السلام وفق طريقة Z-Score

2.1 فرضيات البحث:

بهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقاً، يمكن بناء الفرضيات التالية:

- تزايدت أهمية المالية الإسلامية بعد الأزمة المالية التي شهدتها العالم سنة 2008.
- تعمل صيغ التمويل الإسلامية على ربط الاقتصاد المالي بالاقتصاد الحقيقي، هذا ما يؤدي إلى انخفاض مخاطر الوقوع في الأزمات المالية وبالتالي تحقيق استقرار في النظام المالي.

3.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إبراز الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية من خلال منتجاتها المالية في إرساء قواعد الأمن والاستقرار المالي، وتوفير بديل للمشتقات المالية التقليدية التي كانت سببا من أسباب حدوث الأزمات المالية بما يحقق غاية التحوط وتوليد الأرباح.

2. مفاهيم أساسية حول التمويل الإسلامي

1.2 مفهوم التمويل الإسلامي:

يعتبر التمويل الإسلامي طريقة تمويل تعتمد على المبدأ الفقهي الذي ينص على أن الربح ينشأ من الممتلكات أو العمالة، وهو ما يعني أنه يمكن دمج جزء من العمل في الأعمال التجارية على أساس الربح. هناك عدة تعريفات للتمويل الإسلامي منها:

التمويل الإسلامي هو: الثقة التي يوليها المصرف الإسلامي للمتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه وفق صيغة شرعية محددة في غرض محدد خلال فترة معينة، ويتم التعامل فيه بشروط محددة مقابل عائد مالي متفق عليه.

(محمد، 2019)

التمويل الإسلامي هو: تقديم تمويل عيني أو نقدي يقدم إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية، لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإن التمويل الإسلامي يتمثل في توفير الأموال اللازمة للمؤسسات والشركات من خلال صيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية. فهو يخضع لعدة ضوابط حتى يعتبر إسلاميا خالصا. وفيما يلي بعض أحكام التمويل الإسلامي أو ما يسمى بمصطلحات التمويل الإسلامي:

- ❖ تحريم تحصيل ودفع الفوائد على القروض (ما يسمى بالربا).
- ❖ تقاسم الأرباح والخسائر والمخاطر، لأن الإسلام يدعو إلى الشراكة والتكامل الاجتماعي، ولا يقبل بضمان مستوى ثابت من الأرباح دون مراعاة المخاطر.
- ❖ منع المضاربة للتأكد من أن الأرباح مرتبطة بالجهد وليس بالحظ.
- ❖ حظر إخفاء بعض العناصر التعاقدية في المعاملات والعلاقات التعاقدية (مثل السعر أو نوع البضاعة أو وصفها) بحيث تكون موثقة بشكل واضح وكامل.
- ❖ حظر تكديس الأموال والثروات بهدف ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية الثروة وانتشارها لصالح المجتمع ككل.
- ❖ حظر الاستثمار والتجارة غير الأخلاقية، مما يمنع الاستثمار والتجارة في منتجات أو قطاعات معينة، مثل المشروبات الكحولية والأسلحة والقمار ولحم الخنزير والمعاملات المالية المشبوهة.

2.2 خصائص التمويل الإسلامي:

ويتميز التمويل الإسلامي بعدد من الخصائص التي تشكل، بحسب العديد من الباحثين، أساس قوته ومرونته وتنوعه. وقبل الإشارة إلى هذه السمات، لا يسعني إلا أن أذكر الأسس العقيدية والأخلاقية للإسلام، والتي تجد تطبيقا وتفعيلا في جميع واجبات الإسلام، وكذلك في جميع أنشطة القائمين عليها. والازدواجية بين الدين والدنيا وهذا وما قبله موجودة في كل أفعال ونوايا أتباع هذا الدين. وفي هذا لا تختلف العبادة عن غيرها، فكل شيء خير وأجر إذا أراد به وجه الله، وإقامة الحق

والعدل، ووضع أساس الخلافة في الأرض تنفيذاً للوصية رقم. الله وتنفيذ مشيئته. أما عن السمات الأخرى للتمويل الإسلامي فنشير إليها فيما يلي:

✓ **التمويل الحقيقي:** ولعل أهم ما يميز التمويل الإسلامي من الناحية الاقتصادية هو أنه يرتبط بشكل مباشر بالنشاط الاقتصادي الحقيقي وبالتالي يخدم الاقتصاد من خلال تعاملاته في الأصول الاقتصادية الحقيقية ومن هنا يساهم بشكل رئيسي في حركة وتسريع وتيرة الاقتصاد. جميع أشكال التمويل الإسلامي مثل المشاركة والمضاربة والإجارة والسلم والاستصناع تقع ضمن هذا الإطار وتخدم هذا الهدف.

✓ **عدم سلعية النقد:** وبالنظر إلى الخصائص المذكورة أعلاه، فإن التمويل الإسلامي بعيد كل البعد عن اعتبار النقود سلعة كما هو الحال في التمويل التقليدي. وللمال في نظر الاقتصاد الإسلامي دور خاص، وهو كونه وسيلة للتبادل ومقياساً للقيمة، ولا ينبغي أن يخرج عن هذا الدور. وإلا فسيجعلها ذلك أكثر عرضة لتقلبات السوق وأكثر حساسية لعوامل العرض والطلب وبالتالي لحالات الازدهار والكساد. وهذا لا يتوافق مع وظيفته ودوره.

✓ **تحريم الربا:** تماشياً مع ما سبق فالإسلام يحرم أي طريقة تمويل تحتوي على الربا، ويعتبرها تسليعاً للمال تؤدي إلى تضخم الأصول المالية على حساب الأنشطة الإنتاجية الحقيقية، وهو ما يتنافى مع الهدف الذي تسعى إليه العقيدة الاقتصادية الإسلامية.

✓ **التنوع:** ويختلف التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي في تنوع الأساليب المستخدمة في أنشطته المالية. ولذلك فإن هناك العديد من الخيارات والصيغ في التمويل الإسلامي التي توفر مرونة كبيرة لأطراف العقد المالي. هناك التمويل بالمشاركة وتمويل القروض التجارية....

✓ **الغنم بالغرم:** وهذه قاعدة قانونية معروفة، وتعني: يتحمل الشخص عقوبة (أي يضمن المخاطر الموجودة)، مقابل المزايا التي يحصل عليها، فإصلاح العقار الموقوف مثلاً يقع على من يريد سكناه، ومن هنا، إذا كان الأصل في تنمية المال أن من يعمل بأمواله يكسب أرباحه ويتحمل مخاطره، فإن إذا عهد بها إلى غيره يستثمرها أو يتصرف فيها كما يشاء، فإن هذا المال يدخل في ضمان الشخص المستلم لهذا المال، وبالتالي ينتقل التمويل من طريقة العائد والضمان إلى طريقة المشاركة والمخاطرة، وفوائد التمويل الإسلامي تعود بالنفع على جميع الأطراف، والمخاطر والخسائر هي أيضاً مسؤولية الجميع، وهذا هو العدل والإنصاف.

✓ **رعاية المقاصد الشرعية:** سيجب أن تتم أنشطة التمويل الإسلامي على أساس دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع جمع الأموال، وتخضع أنشطة أعوان العجز المالي العجز الراغب في جمع الأموال، لذلك يجب على أعوان الفائض النظر في الغرض المشروع للمشروع لجمع الأموال، وتحقيق التوازن بين الأنشطة المختلفة لجمع الأموال، وتحديد أكثر المشاريع ربحية للمجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. من الضروري تحقيق التخصيص الأمثل للموارد المالية والمساهمة في التنمية المستدامة للدولة والمجتمع من خلال توجيه الموارد لتنمية الاقتصاد.

✓ **الشفافية:** لا يجوز في الإسلام إبرام عقد يتضمن الغرر إلا ما كان بسيطاً أو مبنياً على جهل المتعاقد. وهذا ينطبق أيضاً على عقود التمويل. يجب أن تكون عقود التمويل خالية من المحظورات القانونية المعروفة فقهاً.

✓ **القرض الحسن:** ومن خصائص التمويل في الإسلام القرض الحسن، وهو سمة إسلامية خالصة، وكذلك الوقف والزكاة، وجميع أعمال البر في الإسلام، مثل صدقة التطوع وغيرها.

3.2 أهداف التمويل الإسلامي:

يهدف التمويل الإسلامي إلى تحقيق عدد من الأهداف، منها:

- **الهدف العقائدي:** حيث أن الهدف العام للبنوك الإسلامية هو الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية، ولأجل ذلك تتبع استراتيجيات عمل متوافقة، بهدف تحقيق التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسلوكي من منظور إسلامي، مما يعزز التنمية بما يتماشى مع الأهداف والمعايير الشرعية. (حوحو، 2019)
- **الهدف التنموي:** تساهم البنوك الإسلامية بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن عملياتها المصرفية تتوافق مع الضوابط الشرعية من خلال نموذج تنموي محدد يسعى لتحقيق التقدم والعدالة والاستمرارية وذلك من عن طريق سعيه لجذب رأس المال الإسلامي وإعادة توزيع هاته الأموال داخل حدود البلاد الإسلامية والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف السلع (الاستهلاكية منها والمصنعة).
- **الهدف الاستثماري:** تتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للبنك الإسلامي فيما يلي:
 - العمل على تحقيق نسب توظيف تشغيلي مقبولة لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع.
 - تحسين الأداء الاقتصادي لعملاء البنك من المؤسسات الاقتصادية التي يتعامل معها.
 - السعي لتحقيق الاستقرار داخل النظام المالي من خلال ضمان ثبات أسعار السلع والخدمات المطروحة للتداول في الأسواق.
- **الهدف الاجتماعي:** ويتجلى ذلك في مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اعتمادها للمشروعات التي تساهم في تحسين توزيع الدخل، وأيضاً من خلال منح القروض الحسنة أو إنشاء المشروعات الاجتماعية وذلك باستخدام عدة وسائل أهمها:
 - السعي وراء تعزيز ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي.
 - العمل بشتى الوسائل على محاربة الربا والاحتكار.

3. مفاهيم أساسية حول الاستقرار المالي

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي هدفاً متزايد الأهمية خاصة بعد الأزمات التي شهدتها النظام المالي العالمي، فهناك عدة بنوك مركزية ومؤسسات مالية بما فيها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبنك التسويات الدولية، تصدر تقارير دورية وتخصص جانباً كبيراً من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه.

1.3 تعريف الاستقرار المالي:

يعرف الاستقرار المالي على أنه:

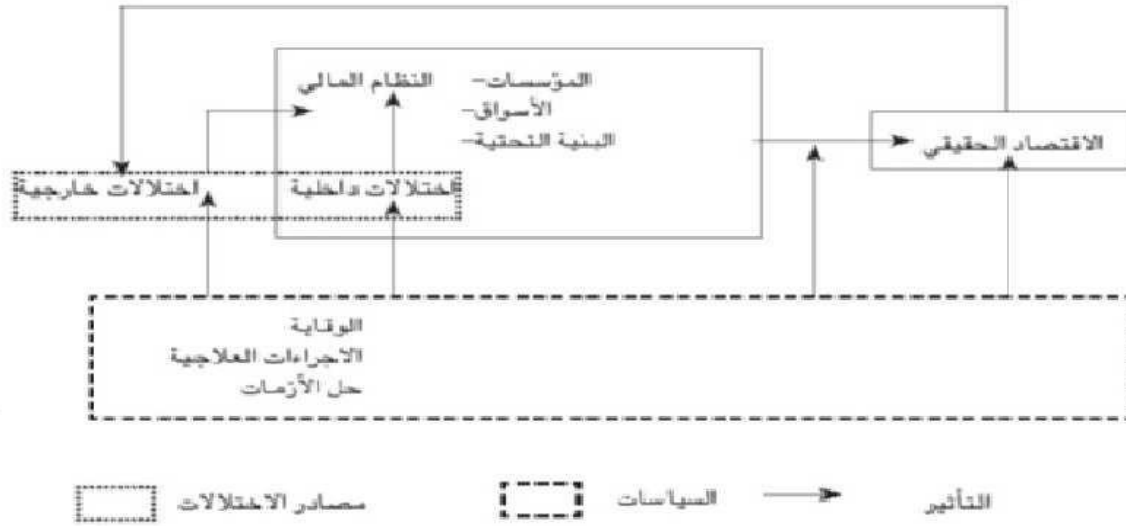
التأكد من أن جل مكونات النظام المالي تعمل بكل قوة وسلامة، ما يضمن السلاسة والمرونة في هذا النظام ينعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد. (بلواي، 2008)

الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادراً على التصدي للاضطرابات المختلفة في الاقتصاد، والقيام بعمليات الوساطة، تسوية المدفوعات وإعادة توزيع المخاطر بأسلوب سليم.

ظرف معين يكون فيه النظام المالي (التألف من المؤسسات المالية الوسيطة والأسواق والهياكل الارتكازية) قادر على الصمود أمام الصدمات، ومعالجة الاختلالات المالية. (السعدي، 2015)

إن مفهوم عدم الاستقرار المالي يرتبط بشكل بمفهوم الفشل المالي، والفشل هو عدم قدرة المصرف على دفع التزاماته عندما يأتي موعد استحقاقها نقدياً، وينقسم الفشل إلى فشل اقتصادي: لا يستطيع فيه المصرف تحقيق عائد معتدل على استثماراته، وفشل مالي: لا يستطيع فيه المصرف الوفاء بالتزاماته للدائنين. (العال، 2017)

الشكل رقم 01: العوامل المؤثرة في أداء النظام المالي



www.bundesbank.de/Redaktion/EN/Downloads/Publications/Financial_Stability_Review/2003

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال ما يلي:

يؤثر عدم الاستقرار المالي بشكل كبير على النمو الاقتصادي، فقد أعاد صندوق النقد الدولي النظر بشأن توقعاته للنمو الاقتصادي لعامي 2008 و 2009 في ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري، وذكر البنك في دراسة أصدرها شهر أبريل سنة 2008 أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي. (السباعوي، 2012) إن الأزمات المالية تأتي في مقدمة قائمة المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، فقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي "المخاطر العالمية 2008" الذي صدر في بداية عام 2008 أن النظم المالية المضطربة، خاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل تحدياً كبيراً على استقرار الاقتصاد العالمي، لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق رأس المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسئولين عن إدارة المخاطر. إضافة إلى ذلك فإن التركيز الكبير على الأسواق المالية المضطربة والتوترات السياسية المتفاقمة في عام 2008 قد يشغل حكومات العالم والشركات الكبرى عن مخاطر أخرى لا تقل أهمية كالتغيرات المناخية، وهذا من شأنه أن يزيد من صعوبة التعامل مستقبلاً مع هذه القضايا الحرجة بعيدة المدى.

أظهرت نتائج الأزمة المالية كوارث على جميع الأصعدة (الاقتصادية، السياسية والاجتماعية) والتي امتدت آثارها لسنوات بعد حدوثها، منها الأزمة الآسيوية وأزمة مصارف اليابان في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عامي 2001 و 2002 والتي أدت إلى تعثر العديد من المصارف التقليدية من بينها ثمانية بنوك عمومية وخسارة إجمالية قدرت ب 3.5% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ثم أزمة الرهن العقاري التي يعيش الاقتصاد العالمي تبعاتها وآثارها والتي قد تصل تكاليفها إلى 1 تريليون دولار. (بلوافي، 2008)

2.3 محددات الاستقرار المالي:

من خلال برنامج " تقييم القطاع المالي (Financial Sector Assessment Program) " الذي أصدره صندوق النقد الدولي بالمشراكة مع البنك الدولي والذي يحاول من خلاله الصندوق تعزيز رقابته على النظم المالية من خلال ثلاثة عناصر أساسية تشكل الدعائم التالية:

➤ الدعامة الأولى: مؤشرات الحيلة الكلية

تعد من أدوات الإنذار المبكر (Early Warning System) في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر، فهي مؤشرات تدل على سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية. (طفاح، 2005)، وتكمن أهمية هذه المؤشرات في النقاط التالية: (تومي، 2016)

- ✓ تسمح بأن يكون تقييم السلامة المالية مبنيًا على مقاييس موضوعية وكمية.
- ✓ تساعد على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية وتعمل على التقليل من حدتها.
- ✓ تساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة المعلومات للعملاء.
- ✓ تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة من المؤشرات.

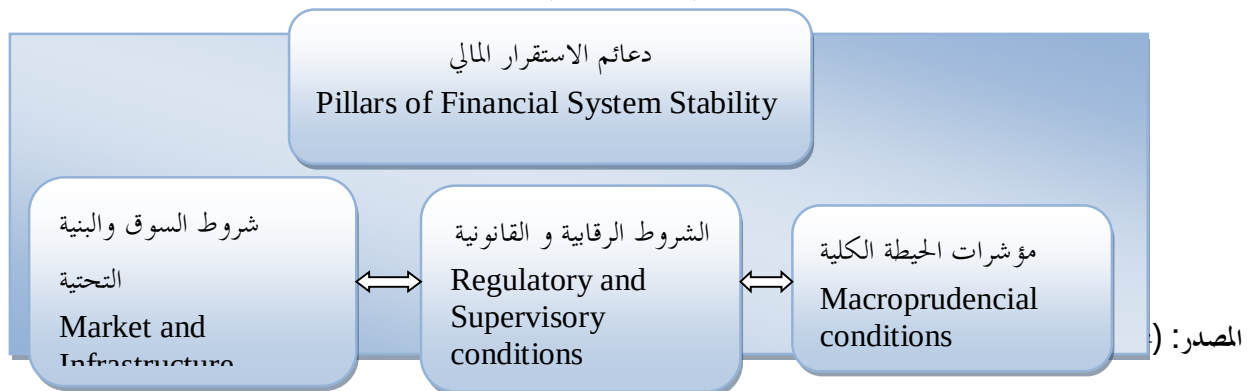
➤ الدعامة الثانية: الشروط الرقابية والقانونية

- ✓ ضبط ومراقبة النظام المالي على المستوى الجزئي والكلّي، بهدف تسيير وإدارة المخاطر.
- ✓ إدارة الأزمات المالية والمصرفية بفعالية.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار السياستين النقدية والمالية والسياسات الأخرى (حماية الزبائن، التنافسية والمعايير المحاسبية) والاقتصاد المحلي، الإقليمي والعالمي. (مخلوف، 2015)

➤ الدعامة الثالثة: شروط السوق والبنية التحتية

- ✓ البنية التحتية القانونية للتمويل، بما في ذلك نظام الإعسار وحقوق الدائن وشبكات الأمان المالية.
- ✓ نظام البنية التحتية للسيولة، بما في ذلك العمليات النقدية والصرف، المدفوعات ونظم تسوية الأوراق المالية، والتبادل وأسواق الأوراق المالية.
- ✓ الشفافية والحوكمة والبنية التحتية للمعلومات، بما في ذلك شفافية السياسة المالية والنقدية، حوكمة الشركات، إطار المحاسبة والتدقيق وتقارير نظام الائتمان. (مخلوف، 2015)

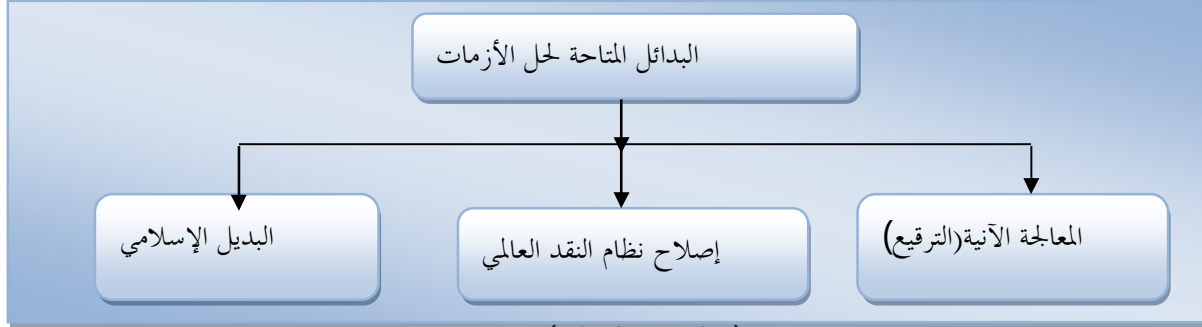
الشكل رقم 02 : دعائم الاستقرار المالي



3.3 البدائل المتاحة لحل الأزمات من خلال الاستقرار المالي:

لقد اتخذت مخاطر الأزمة المالية العالمية أشكالاً متعددة وتمثلت في مجملها بعدم الاستقرار المالي، وكان من أبرز تلك الآثار حالات الهلع وعدم الاطمئنان للذات أدى إلى توقف بعض أنشطة القطاعات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة. وفي اجتماعات قمة الـ 20* واجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية طرحت عدة بدائل لمواجهة آثار الأزمات ومعالجة أسبابها ومنع حدوثها مستقبلاً والتي يمكن تجسيدها في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: البدائل المتاحة لحل الأزمات من خلال الاستقرار المالي



المصدر: (الشكرجي، 2016)

البديل الأول: المعالجة الآتية (الترقيع): وذلك من خلال ترقيع النظام المالي عن طريق إدارة المخاطر والتأكيد على الاستقامة والتزاهة في التعاملات في الأسواق ودعم التعاون الدولي وتعزيز الضوابط المصرفية.

البديل الثاني: إصلاح النظام النقدي الدولي: من ضمن البدائل المطروحة في مواجهة حالة عدم الاستقرار المالي، إعادة النظر في نظام الاحتياطي النقدي العالمي واستبداله بنظام مالي عالمي واحتياطي نقدي جديد ذي قيمة مستقرة.

البديل الثالث: النظام المالي الإسلامي: لقد شكلت المصارف الإسلامية جوهر النظام المالي الإسلامي، والتي تحكمها مبادئ الشريعة الإسلامية، وبدأت تعمل وفقاً لأدوات ومنهجية تختلف عن الصيرفة التقليدية أبرزها استبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً. وتضمنت أهم توظيفات الأموال فيها في المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة... ولقد اعتبرت العديد من المدارس الفكرية المصارف الإسلامية البديل الرشيد للنظم التقليدية التي تتبنى العمل بالفائدة والتي شكلت السبب الرئيس للأزمات. (الشكرجي، 2016)

4. أهمية التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي

1.4 الأزمة المالية لسنة 2008 وفق المنظور الإسلامي:

ترجع الأزمة من وجهات النظر الإسلامية إلى عدة ممارسات محرمة شرعاً وذلك من خلال ما يلي:

التعامل بالربا (الفائدة): تعتبر الفائدة أساس عمل البنوك والمؤسسات المالية، ووصل الأمر إلى اعتباره عائداً لرأس المال، فمن الناحية الاقتصادية تعد الفائدة من العوامل المؤدية للتضخم، والمعلقة للطاقت البشرية المنتجة والمؤدية إلى انتشار الكساد والبطالة، والإسلام حرم الربا لأن فيه ظلماً واضحاً، ولأنه يربي الإنسان على الكسل، ناهيك عن دوره في سوء توزيع الدخل وتمركزه بيد فئة الأغنياء، حيث يقول الاقتصادي " كيتز " أن معدل الفائدة يعوق النمو الاقتصادي، لأنه يساهم في تعطيل حركة الأموال نحو الاستثمار. (العوران، 2012)

الرهن العقاري: يتم الرهن العقاري من خلال عقد ثلاثي الأطراف يشمل مالك العقار، مشتر وممول قد يكون بنك أو شركة تمويل عقاري، وهذا الأسلوب غير جائز شرعاً في المنظور الإسلامي لأنه كما ذكر مجمع الفقه الإسلامي الدولي يعد السكن ضرورياً للإنسان وينبغي أن يوفر بطرق مشروعة، فالطريقة التي تسلكها البنوك العقارية والإسكانية وغيرها من الإقراض بفائدة محرمة شرعاً لما فيها من التعامل بالربا. أما الطرق المشروعة التي تتعامل بها المؤسسات المالية الإسلامية ومنها شراء مؤسسات تمويل العقار وبيعه مرابحة، أو إبرام عقد استصناع مع العميل لبناء المبنى، أو الإجارة التي يشترك فيها العميل والمؤسسة في شراء العقار ثم تؤول المؤسسة حصتها للعميل وتبيع له كل سنة جزءاً من حصتها حتى ينتهي العقد بتملك العقار، كلها تخلو من الفوائد الربوية وتربط بين التمويل والعقار دون توليد ديون متعددة.

التوريق: يعتبر التوريق حجر الزاوية في الأزمة المالية، وذلك نظراً لما ينتج عنه من تضخيم لقيمة الدين وانتشار حاملي سندات الدائنين مما يترتب عنه مديونيات متعددة في نفس العقار. وتوريق الديون في حد ذاته غير جائز شرعاً للأسباب التالية:

✓ تتم عملية التوريق عن طريق بيع الدين لشركة توريق بسعر مقوم بأقل من قيمته، مما يعني أن الشركة تدفع أقل وتأخذ أكثر، وهذا ربا.

✓ أن السندات تدر دخلاً عبارة عن فوائد، وهذه الفوائد محرمة شرعاً.

✓ أنه عادة ما يتم تداول هذه السندات في البورصة بالأجل أو على أقساط، وهو بيع الدين بالدين المحرم شرعاً.

(سعدية، 2014)

✓ إعادة بيع أو رهن العقار: ويكون ذلك من خلال قيام المشتريين ببيع العقار المرهون أو رهنه لقاء الحصول على قرض جديد بفائدة، وهذا ما أدى إلى حدوث الأزمة بسبب توقف المقترضين عن السداد بفعل تراكم الديون العقارية، وهذه العملية باطلة شرعاً باعتبارها تنطوي على قرض جديد بفائدة ربوية والربا محرم شرعاً.

المشتقات المالية: وقد حرمت الشريعة الإسلامية تداول المشتقات المالية التي تقوم على معاملات كاذبة مليئة بالخداع والجهل، حيث تعتبر من المقامرة المحرمة شرعاً، فالمشتقات كانت من بين أسباب تفاقم الأزمة المالية حيث فاقت قيمتها 600 تريليون دولار في حين تقدر قيمة الإنتاج العالمي 60 تريليون دولار. وأكد المجمع الفقهي الإسلامي في دورته السابعة المنعقدة في ماي 1992 أن الوصف القانوني للعقد لا ينطبق على المشتقات لعدم وجود شروط فعلية للتسليم والتسليم، وهي غير متضمنة في العقد على الإطلاق. (سعدية، 2014)

المضاربة: إن المضاربة عبارة عن بيع وشراء متعاكسة صورية، لا يقصد بها التقابض، بل يقصد بها الاستفادة من فروق الأسعار والربح من خلال ذلك، إذا صدق التنبؤ بتغيرات الأسعار في الأجل القصير سواء اعتمد هذا التنبؤ دراسة وخبرة، أو على مجرد الحظ والمصادفة. وهذا المعنى يجعل المضاربة في صورتها الإسلامية المشروعة تختلف عن معنى المضاربة بمفهومها التقليدي، والتي تتم من خلال عقود المشتقات (العقود الآجلة، الخيارات وعقود المستقبلات). وبذلك يمكن توضيح موقف الاقتصاد الإسلامي من المضاربات (حضيرت، 2013) كما تتم بإيجاز على النحو التالي:

• **العقود الآجلة والمستقبلية:** إن العقود الآجلة هي عبارة عن بيع شيء مؤجل بثمن معجل، إما لغايات التحوط أو المضاربة، أما العقود المستقبلية فهي مشابهة للآجلة غير أنها عقود نمطية ويتم تداولها في أسواق منظمة. وقد أكد مجلس المجتمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي على الآتي: "إن العقود الآجلة بأنواعها التي تجري على المكشوف، أي على الأسهم والبضائع التي ليست في حوزة البائع على الوجه الذي يتم به في الأسواق المالية لا تجوز شرعاً، لما فيها من بيع ما لا يملكه على من يشتريه لاحقاً ويسلمه في الوقت المحدد، وهذا محرم شرعاً. (العنوم، 2013)

● عقود الخيارات: يختلف عقد الخيار الشرعي المعروف في الفقه الإسلامي عن عقد الخيار المتداول في الأسواق المالية، وبما أن الخيار القانوني ليس له وجود مستقل عن عقد البيع، فهو جزء منه، وأحكامه القانونية مرتبطة بعقد البيع، أما الخيار المالي فهو عقد مستقل فيه عاقدان وصيغة ومحل العقد، وهو حق معنوي والتزام وليس محله أسهم أو سندات أو أعيان. (حضيرات، 2013)

● البيع على المكشوف وبيع الهامش: يعتبر البيع على المكشوف عملية يقوم من خلالها من لا يملك السهم ببيعه متوقعا هبوط سعره، ومن ثم إعادة شراؤه فيما بعد بهدف الاستفادة من فروق الأسعار، وهو محرم لأن العملية ليست بنية البيع وإنما لهدف المقامرة، كما أنها عملية تنطوي على بيع شيء لا يملكه البائع، كما جاء في قرار مجلس المجمع الفقهي. أما آلية البيع بالهامش فيتم من خلال قيام المستثمر بدفع جزء من ثمن الأسهم التي يريد شراؤها من أمواله الخاصة ودفع الجزء الباقي عن طريق قرض من البنوك أو شركات السمسرة أو إحدى الشركات التمويلية المصرح لها بمزاولة نشاط البيع بالهامش، وهو لا يجوز شرعا للأسباب التالية:

- 0 يحرم القرض المتحصل عليه عند الشراء من السمسار أو من غيره، وذلك لأنه يتضمن شرط رد القرض بأكثر منه.
- 0 إن الجمع بين عقد تبرع وعقد معاوضة محرم شرعا.
- 0 اشتغال الشراء بالهامش على عقد محرم وهو القرض بالرأب وعقد معاوضة. (العتوم، 2013)

2.4 دور الفائدة في خلق الأزمة المالية:

يتمثل دور الفائدة في إشعال فتيل الأزمة المالية فيما يلي:

- مساهمة التمويل القائم على الإقراض بفائدة سواء للقطاعات الإنتاجية (الاستثمارية) أو الاستهلاكية في تكوين الأسباب الرئيسة للأزمة المالية العالمية: قد تنبه بعض الاقتصاديين أنه لا تتحقق التنمية الحقيقية والاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان معدل الفائدة صفرا، وهذا ما قاله آدم سميث أبو الاقتصاد على حد رأيهم. ورأوا أن البديل هو نظام المشاركة في الربح والخسارة؛ لأنه يحقق الاستقرار والأمن والإنتاجية، وقالوا كذلك إن نظام الفائدة يقود إلى تركيز الأموال في يد فئة قليلة سوف تسيطر على الثروة، والعلاج السطحي بتضييق الائتمان يعني انخفاض الاستثمار، وهذا يجر إلى أزمة اقتصادية أخرى، وهكذا أي الحلقة المفرغة فلا بد من حل جذري يقوم على المشاركة بالربح والخسارة في التمويل.
- أتاح معدل الفائدة المجال واسعا أمام البنوك بالقيام على الإقراض المفرط وغير الحذر سعيا وراء الربح.
- الفائدة مصدر الخطر على النظام الرأسمالي، فنشوء دين في الذمة ليس مقابل الإنتاج والقيمة المضافة يعني إمكانية ارتفاع الديون بمعدلات تفوق ارتفاع الثروات، مما يتسبب في انهيار النظام المالي، مما يهدد استقرار النظام.
- لقد كشفت النظريات المتعلقة بالدورات الاقتصادية عن إمكانية أن يؤدي معدل الفائدة النقدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي الحقيقي، وأنه لا يعكس الكلفة الحقيقية لرأس المال، ذلك أن معدلات الفائدة الحقيقية والاسمية قد تتحرك بصورة تزعزع معها استقرار الطلب الكلي، أما في اقتصاد المشاركة التي لا توجد فيه أصول تحمل فائدة، فإن هذا لا يقع؛ لأن العائد اللاحق على رأس المال المالي يعبر عن العائد على رأس المال الحقيقي، من هنا، ترى الدراسة أن نظام التمويل المالي في الاقتصاد الإسلامي يعكس ملامح الاقتصاد الحقيقي المنشود.
- ن النظام التمويلي القائم على الفائدة يخل بالاستقرار المالي وذلك بتسهيله شراء أصول مضاربة بالإقراض.

■ يعمل معدل الفائدة على فصل المديونية عن الثروة؛ بحيث يمتد الدين بمعدل أسرع من نمو الثروة، ومن ثم جدولته الدين، مما يعني تزايد خدمة الدين التي تتزايد بين الدخل من غير تصحيح، وتكون النتيجة التضخم، أو الكساد، أو هما معا.

■ العلاقة التعاقدية مبنية على الغرر فهي مبادلة صفرية لا تولد ثروة، فحجم المشتقات تجاوز 600 تريليون دولار وحجم الناتج العالمي 54 تريليون دولار، والنتيجة الهرم المقلوب.

3.4 ضوابط الاستقرار المالي في معاملات المصارف الإسلامية:

بعد أن أثبتت المصارف الإسلامية نجاحها في مواجهة الأزمات المالية أو كونها تأثرت بنسبة قليلة، هذا ما أدى إلى تطور وتوسيع أنشطتها الإسلامية ومحاولة إنشاء أسواق رأس مال إسلامية، لذا ومن أجل تحقيق ذلك لابد من تضافر جهود الفقهاء والاقتصاديين والمصرفيين لتمكين المصارف الإسلامية من النمو ومواكبة التطورات من خلال ابتكار أدوات ومنتجات مالية تجسد مذهبية وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، من خلال التعامل بالقواعد الشرعية لتفادي حدوث أزمات مالية جديدة.

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والأخلاق مثل الأمانة، المصداقية والشفافية، حيث تعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين. (الوادي، 2009)

يعتمد النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر والتداول الحقيقي للأموال والأصول ويخضع لأحكام الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق أحكام العدل والحق، وبذل الجهد وهذا ما يؤدي إلى التقليل من حدة أي أزمة فلا وجود لفريق رابح دوما وفريق خاسر دوما.

يحرم الإسلام التعامل بالمشتقات المالية المستند على المعاملات الوهمية التي يسودها الغرر والجهالة، ولقد صنف الفقهاء مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات الباطلة شرعا، زيادة على ذلك فإن الخبراء والمختصين في الاقتصاد التقليدي يؤكدون على أن أهم سبب للأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية كونها لا تؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وإنما هي وسيلة من وسائل خلق النقود المسببة للتضخم مما يؤدي بالمؤسسات المالية التي تعمل بهذا النظام إلى الانهيار السريع. (السباعي، 2012)

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب فهرية. (الوادي، 2009)

5. دراسة الاستقرار المالي باستخدام نموذج ألتمان (Z-score) بالتطبيق على مصرف السلام-الجزائر:

بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية في العالم، فتحت الجزائر المجال للتمويل الإسلامي عن طريق تأسيس مصرفين إسلاميين أبرزهما مصرف السلام الذي يعد أكبر المصارف الخاصة العاملة في الجزائر.

1.5 التعريف بمصرف السلام-الجزائر

تأسس مصرف السلام-الجزائر في جوان 2006، وباشر نشاطه بشكل رسمي في أكتوبر 2008 برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار ليتم رفعه بعد ذلك في عام 2018 إلى 20 مليار دينار، مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

يعتبر مصرف السلام ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، فهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، حيث يعتمد على استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية بالجزائر، من

خلال تقديم خدمات مصرفية نابعة من المبادئ والقيم الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، المتعاملين والمستثمرين، حيث تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

2.5 دراسة تقييمية مختصرة لمسيرة مصرف السلام-الجزائر للفترة 2019-2022:

عرف مصرف السلام-الجزائر خلال الفترة الأخيرة تحسنا في الأداء بالنظر إلى الأرباح التي حققها خاصة في سنة 2022 بالمقارنة مع السنوات السابقة.

*تطورات حجم الميزانية:

بلغ حجم إجمالي الميزانية سنة 2019: 40 207 575 دج، بينما ارتفع في سنة 2020 ليلبلغ: 53 919 103 دج، وبلغ سنة 2017: 85 329 775 دج، أما في سنة 2022 فقد شهد المصرف قفزة نوعية في مجموع أصوله التي بلغت: 059 109 110 دج.

الجدول رقم 01: تطور حجم الميزانية لمصرف السلام-الجزائر خلال الفترة 2019-2022

السنوات	حجم الميزانية(الأصول)	نسبة النمو السنوية %
2019	40 207 575	
2020	53 919 103	31
2021	85 329 775	61.5
2022	059 109 110	28

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام-الجزائر

*تطورات النتيجة الصافية:

عرفت النتيجة الصافية لعمليات المصرف نموا معتبرا خاصة بعد سنة 2019، باعتبار أن هذه الأخيرة تعد سنة استثنائية بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الذي شهدته الجزائر جراء الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط. حيث بلغت النتيجة الصافية لسنة 2019: 375 301 دج، بينما ارتفعت إلى 1 086 080 دج سنة 2020، ثم 1 246 181 دج سنة 2021، أما سنة 2022 فقد بلغت النتيجة الصافية فيها 2 015 418 دج.

الجدول رقم 02: تطورات النتيجة الصافية لمصرف السلام-الجزائر خلال الفترة 2019-2022

السنوات	النتيجة الصافية	نسبة النمو السنوية %
2019	375 301	
2020	1 086 080	258.3
2021	1 246 181	9.4
2022	2 015 418	105

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام-الجزائر

*تطورات مردودية الأصول:

حتى تكون المقارنة بين السنوات موضوعية، لا بد من مقارنة النتيجة السنوية مع المؤشرات التي قد تتغير من مصرف لآخر، مثل إجمالي الموارد والتي يعبر عنها أحيانا مردودية الأصول، والجدول التالي يبين تطور هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم 03: تطورات مردودية الأصول لمصرف السلام-الجزائر خلال الفترة 2019-2022

السنوات	النتيجة	النتيجة/إجمالي الأصول
2019	301 375	0.27 %
2020	1 086 080	0.98 %
2021	1 246 181	1.07 %
2022	2 015 418	2.19 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مصرف السلام-الجزائر

3.5 نموذج (Z- score) لقياس الاستقرار المالي للمصارف:

يعتبر ألتمان من الأوائل الذين بنو نماذج للتنبؤ بتعثر المؤسسات، حيث يعد هذا النموذج نتيجة البحث المنشورة من قبله عام 1986، ويعبر عن هذا النموذج رياضيا بالمعادلة التالية:

$$Z = \frac{ROA + E/A}{\sigma(ROA)}$$

حيث أن:

ROA: العائد على أصول المصرف

E/A: نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول

$\sigma(ROA)$: الانحراف المعياري للعائد على الأصول

ويتم عرض معايير الحكم على الوضع المالي للمؤسسات التي تستند إلى النموذج في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: معايير الحكم على الوضع المالي للمؤسسات حسب نموذج Z-score

الوضعية المالية	نطاق مؤشر Z- score
احتمال الإفلاس عالي	$Z \leq 1.81$
الوضع المالي مستقر	$Z \geq 2.99$
الوضع المالي غير مستقر	$1.81 \leq Z \leq 2.99$

وتشير دراسات كثيرة إلى أن النموذج يعد أحد النماذج التي تلجأ إليها إدارة الائتمان للتنبؤ بحالة العميل المقبلة، وفيما إذا كان ينتمي إلى فئة العملاء الناجحين، أو فئة العملاء الذين يتسمون بأداء منخفض وبالتالي يتمتعون بدرجة مخاطرة عالية. تطبق المعادلة السابقة على المصارف التقليدية أين يعتبر رأس المال المصرفي خط الدفاع الأول عن أموال المودعين، بينما لا تصلح على المصارف الإسلامية باعتبار أن المودعين في هذه المصارف يشاركون في تحمل نتائج النشاط الاقتصادي من ربح وخسارة مما يقلل من المخاطر المترتبة عن استثمار الإيداعات على رأس المال المصرفي. لهذا يمكن تعديل نموذج Z-score إلى نموذجين هما:

1.3.5 نموذج الاستقرار المالي Z-score للمصارف الإسلامية الخاص بأصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح:

يهدف هذا النموذج إلى قياس درجة الاستقرار في العوائد المتحققة لأصحاب هذه الحسابات، ويتم حسابه من خلال إعادة حساب نسبة العائد على الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار صافي الأرباح المحققة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية الممولة من أموال حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح وفق المعادلة التالية:

$$ISLB(Z)PSIA = \frac{\left(\frac{Rpsia}{Apsia}\right) \times 100 + E/Apsia}{\sigma\left\{\left(\frac{Rpsia}{Apsia}\right) \times 100\right\}}$$

حيث:

ISLB(Z)PSIA: مؤشر الاستقرار والسلامة المالية للمصارف الإسلامية الخاص بأصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح

Islamic Bank Z-score for Profit Sharing Investment Account

R psia: صافي العوائد المتحققة لأصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح

Return on Profit Sharing Investment Account

A psia: حجم الأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح

Asset funded by Profit Sharing Investment Account

E/Apsia: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح

Ratio of Equit to Assets Funded by Profit Sharing Investment Account

$\sigma\{(Rpsia/Apsia) \times 100\}$: الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول الخاص بأصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح، ويحسب هذا المؤشر لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

2.3.5 نموذج الاستقرار المالي Z-score للمصارف الإسلامية الخاص بأصحاب حقوق الملكية:

يهدف هذا النموذج إلى قياس درجة الاستقرار في العوائد المتحققة لحملة أسهم المصرف الإسلامي والمستثمرين فيها، من خلال إعادة حساب نسبة العائد على الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار صافي الأرباح المحققة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية الممولة من حقوق الملكية، مضافا إليها متوسط معدل النمو السنوي في صافي الأرباح الخاصة بأصحاب حقوق الملكية، بالإضافة إلى نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول الممولة من أصحاب حقوق الملكية، وفق المعادلة التالية:

$$ISLB(Z)SharH,Invest = \frac{\left(\frac{Rsharh,invest}{Asharh,invest}\right) \times 100 + \frac{E}{Asharh,invest} + \frac{\mu_{annual,invest}}{Rsharh,invest}}{\sigma\left(\left(\frac{Rsharh,invest}{Asharh,invest}\right) \times 100\right)}$$

حيث:

ISLB(Z)sharh,invest: مؤشر الاستقرار والسلامة المالية للمصارف الإسلامية الخاص بأصحاب حقوق الملكية

Islamic Bank Z-score for Shareholder Investors

R sharh,invest: صافي العوائد المتحققة من أصحاب حقوق الملكية
Investors

A sharh,invest : حجم الأصول الممولة من أصحاب حقوق الملكية Asset Funded by shareholder Investors

E/A sharh,invest : نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول الممولة من أصحاب حقوق الملكية

Ratio of Equit to Assets Funded by Shareholder Investors

μ Annual/R sharh,invest : متوسط معدل النمو السنوي في صافي الأرباح الخاصة بأصحاب حقوق الملكية

Average of Annual growth Rate of Shareholders Returns

$\sigma\{(R \text{ sharh,invest}/A \text{ sharh,invest}) \times 100$: الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول الخاص بأصحاب

حقوق الملكية، ويحسب هذا المؤشر لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

مؤشر Z-score للاستقرار والسلامة المالية للمصارف الإسلامية المعدل بالتطبيق على مصرف السلام-الجزائر:

وبالعودة إلى البيانات المالية الخاصة بمصرف السلام-الجزائر والمبينة في الجدول أدناه يمكن حساب قيمة المؤشر على النحو التالي:

الجدول رقم 05: آلية حساب مؤشر السلامة المالية والمصرفية المعدل والخاص بأصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح بالتطبيق على مصرف السلام-الجزائر

البيان	2021	2022
النتيجة الصافية للسنة المالية	1 080 086	1 181 246
صافي الموجودات الاستثمارية	38 000 000	69 000 000
Rpsia صافي العوائد المتحققة لأصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح	39 080 086	70 181 246
حقوق الملكية	1 340 000	1 440 000
ودائع العملاء	29 084 236	53 717 182
المجموع (حقوق الملكية+ودائع العملاء)	42 484 236	64 117 182
نسبة التمويل من أصحاب حسابات الاستثمار (ودائع العملاء/المجموع)	0.68	0.83
Apsia حجم الأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح (نسبة التمويل × الموجودات التمويلية والاستثمارية)	20 739 000	24 969 000
A sharh,invest الأصول الممولة من أصحاب حقوق الملكية	270 000	477 000
E/Apsia	0.06	0.05
$(Rpsia/Apsia) \times 100$	188.43	281.07
$\sigma\{(R \text{ sharh,invest}/A \text{ sharh,invest}) \times 100$		56.21

$$ISLB(Z)PSIA = \frac{281.07 + 0.05}{56.21} = 5.00$$

إذن بما أن قيمة هذا المؤشر 5.00 أكبر من 2.99، فإن مصرف السلام يعتبر أكثر استقرارا حسب أصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح.

الجدول رقم 06: آلية حساب مؤشر السلامة المالية والمصرفية المعدل والخاص بأصحاب حقوق الملكية بالتطبيق على مصرف

السلام-الجزائر

البيان	2021	2022
النتيجة الصافية للسنة المالية	1 080 086	1 181 246
صافي الموجودات الاستثمارية	38 000 000	69 000 000
Rpsia صافي العوائد المتحققة لأصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح	39 080 086	70 181 246
حقوق الملكية	1 340 000	1 440 000
ودائع العملاء	29 084 236	53 717 182
المجموع (حقوق الملكية+ودائع العملاء)	42 484 236	64 117 182
نسبة التمويل من أصحاب حسابات الاستثمار (ودائع العملاء/المجموع)	0.68	0.83
Apsia حجم الأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح (نسبة التمويل × الموجودات التمويلية والاستثمارية)	20 739 000	24 969 000
A sharh,invest الأصول الممولة من أصحاب حقوق الملكية	270 000	477 000
معدل النمو السنوي في حقوق الملكية	0.20	0.33
sharh,invest/A	0.031	0.02
$(Rsharh,invest/Asharh,invest) \times 100$	24.99	20.20
$\sigma\{(Rsharh,invest/Asharh,invest) \times 100\}$	25.21	20.32

$$ISLB(Z)sharh,invest=1.88$$

إذن بما أن قيمة هذا المؤشر 0.99 أصغر من 1.83، فإن الوضع المالي للمصرف مستقر حسب أصحاب حقوق الملكية.

دلالة مؤشر الاستقرار والسلامة المصرفية للمصارف الإسلامية:

بالنسبة للمصارف التقليدية، تتم مقارنة مؤشر الاستقرار والسلامة المصرفية فيما بين البنوك، والبنك الذي يتحصل على أعلى قيمة للمؤشر هو البنك الأكثر استقرارا.

أما بالنسبة للمصارف الإسلامية، فيتم تقييم مؤشر الاستقرار المالي للصناعة المصرفية الإسلامية ككل مع مراعاة ما يلي عند حساب متوسط الصناعة:

الحد الأدنى المعتبر لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول 12%.

معدل العائد على الأصول يساوي قيمة معدل الصناعة المصرفية لهذا المؤشر.

الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول يكافئ الانحراف المعياري للصناعة المصرفية الإسلامية لهذا المؤشر لمدة لا

تقل عن خمس سنوات.

بعد حساب قيمة مؤشر الاستقرار المالي، نقارن قيمة المؤشر الخاصة بالمصرف محل الدراسة مع مؤشر الاستقرار والسلامة المالية للصناعة المصرفية الإسلامية ككل المحسوب وفق الإرشادات المبينة أعلاه. ويتم تصنيف درجة السلامة والاستقرار المالي لكل مصرف بناء على ثلاثة مستويات:

جيدة إذا كانت قيمة المؤشر للمصرف أكبر من قيمة مؤشر الصناعة المصرفية ككل.

مقبولة إذا كانت قيمة المؤشر للمصرف مساوية لقيمة مؤشر الصناعة المصرفية ككل.

دون المستوى إذا كانت قيمة المؤشر للمصرف أصغر من قيمة مؤشر الصناعة المصرفية ككل، وفي هذه الحالة يجب على المصرف البحث عن الأسباب والعمل على تحسين مستوى الاستقرار والسلامة المصرفية للمصرف.

6. خلاصة:

تعتبر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي عبر التاريخ حالة من حالات عدم الاستقرار التي مست المصارف، الأسواق المالية، العملات.

وقد عرف العالم عدة أزمات مالية كانت آخرها أزمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقلت عدواها إلى عدة دول أخرى حيث كان السبب الرئيسي في حدوثها الثغرات الموجودة في النظام المالي الأمريكي، إضافة إلى عمليات التوريق والمضاربة التي كانت وراء انتشارها وعالميتها. لذا ومن أجل الخروج من هذه الأزمة ساهمت كبريات الدول إلى إيجاد حلول لها لضمان استقرار الأنظمة المالية بما فيها المؤسسات والأسواق المالية.

تبرز أهمية الاستقرار المالي من كونه المرآة العاكسة لسلامة النظام المالي، كون أنه يسهم بدرجة كبيرة في تعزيز ثقة الجمهور والعملاء في النظام وتحميه من حدوث المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار الاقتصاد. ويتم الحفاظ على الاستقرار المالي عن طريق التنبؤ بالخطر من خلال مؤشرات الحيلة الكلية، إتباع شروط رقابية وقانونية من أجل تسيير وإدارة الخطر، وتبني نظام بنية تحتية يستند إلى الشفافية والحوكمة.

ويطرح الاقتصاد الإسلامي عدة ضوابط ومحددات لتجنب الأزمات وتحقيق الاستقرار المالي، فالنظام المالي الإسلامي يقوم على منظومة من القيم والأخلاق التي تحقق الأمن والأمان، حيث أنه لا يتعامل بالربا والمقامرات، ولا يفصل القطاع المالي عن القطاع الحقيقي.

خلص هذا البحث إلى النتائج التالية:

- الربا (الفائدة) هو السبب الرئيس في الأزمات المالية .
- اعتماد معدل الفائدة في النظام المالي التمويلي كان له دور خفي في تكوين أسباب الأزمة المالية العالمية كالتوسع في الإقراض، والتسهيلات الائتمانية، والعقود الآجلة، وعقود المستقبلات، والمتاجرة بالديون...، وعقود الغرر.

وعلى ضوء ما تقدم، ترى الدراسة أن هناك ضرورة للبحث عن نظام يجمع بين الاستقرار والإنتاجية، بمعنى أن تكون فيه المديونية الناتجة عن النظام التمويلي مغطاة بأصول حقيقية، وكذلك ضرورة تبني حل جذري لعلاج الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي، يتمثل في نظام تمويلي قائم على الربح والخسارة، كبديل للنظام الرأسمالي وحلوله السطحية التي تبقى الأزمة في دائرة الحلقة المفرغة، وقد يكون هذا الحل هو النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على:

- (التمويل الاستثماري) وعلى أساس المشاركة في الربح والخسارة لمنع تفاقم أية أزمة ديون متوقعة.

- تبني الهندسة المالية للصيغ الإسلامية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة في التمويل، لتستوعب الأدوات المالية المعاصرة ومشتقاتها القائمة على الربا والغرر والجهالة والمتاجرة في الديون.
- تبني نظام يعمل على توجيه الاستثمارات نحو المشروعات المنتجة وهذا ما ينادي به النظام الاقتصادي الإسلامي.
- تبني نظام يعمل على الموازنة بين تحقيق أرباح للنظام المصرفي، وفي الوقت نفسه تعمل استثماراته على خدمة الاقتصاد والمجتمع، وهذا يعد من أهم مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي.

7. الهوامش والإحالات:

- إبراهيم تومي. (2016)، تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل المصرفية (دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي)، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. (جامعة محمد خيضر بسكرة، المحرر)
- أحمد طلفاح. (أفريل، 2005). مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي. (المعهد العربي للتخطيط، المحرر)
- أحمد فراس العوران. (2012). الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي (المجلد الطبعة الأولى). (المعهد العالمي للفكر الاقتصادي، المحرر) عمان.
- أحمد مهدي بلواقي. (2008). البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 21(02).
- أميرة بن مخلوف. (2015). آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي " دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي. 170.
- بشار ذنون الشكرجي. (2016). دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها. (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المحرر) مجلة تنمية الرافدين، 35(114)، 16.
- خاطر سعدية. (2014). التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد. (جامعة محمد بن أحمد - وهران 2، المحرر)
- صبحي حسون السعدي. (2015). طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي: دراسة تحليلية لعينة من الدول للمدة 2000-2012. (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، المحرر) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية (18).
- عامر العتوم. (2013). مساهمة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية المعاصرة. المحلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 09(03).
- عبد السلام مصطفى محمود محمد عبد العال. (2017). أثر صيغ التمويل بالمدائيات والمشاركات على الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية. مجلة مصر المعاصرة، 108(527).
- عمر ياسين محمود خضيرات. (2013). الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، المحلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. 09(04).
- محمد عبد الله شاهين محمد. (2019). معايير التمويل للمؤسسات المالية (المجلد الطبعة الأولى). عمان: الابتكار للنشر والتوزيع.
- محمود الوادي. (2009). دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الأزمات الاقتصادية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية " التحديات، الفرص، الآفاق". (كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة، المحرر) الزرقاء.
- مشتاق محمود السبعوي. (2012). الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية). (كلية الإدارة والاقتصاد، المحرر) مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 02(02).
- ميلود بن حوحو. (2019). العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية في ظل معايير رقابية موحدة (المجلد الطبعة الأولى). الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.